

Distr.

GENERAL

S/1998/921

6 October 1998

ARABIC

ORIGINAL: RUSSIAN

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة

إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي

لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص الإعلان الصادر عن حكومة الاتحاد الروسي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن مشكلة كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس  
الأمن.

(توقيع) س. لافروف

## مرفق

### إعلان صادر عن حكومة الاتحاد الروسي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

إن الضربات الجوية التي تخطط لشنها منظمة حلف شمال الأطلسي على أهداف واقعة في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بدعوى "دفع خطى" عملية تسوية مشكلة كوسوفو تشير قلتا عميقا في موسكو.

وترى الحكومة الروسية أنه لا غنى عن الإشارة من جديد في هذا الصدد إلى أن اللجوء للقوة ضد دولة ذات سيادة، دون الحصول على موافقة مجلس الأمن على النحو الواجب بشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة ويعرض نظام العلاقات الدولية الحالية بأسره للخطر.

والحكومة الروسية على ثقة تامة بأن النزاعات العرقية الشديدة التعقد. وهو ما ينطبق بلا شك على طبيعة النزاع القائم في كوسوفو - لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية، بل يقتضي الأمر الاضطلاع بعمل دقيق لإنشاء آلية قانونية تكفل تعامل أشخاص من جنسيات ومعتقدات مختلفة في ظل الحرية والشعور بالأمن الكامل.

صحيح أن ثمة مشكلة حقيقة في كوسوفو، وأن السلطات في بلغراد هي المسؤولة عن تدهورها لأنها لم تتخذ في الوقت المناسب التدابير اللازمة لتسوية الحالة في المنطقة سياسيا، ولكن زعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو مسؤولة بدورها لأنها لم تتدخل عن أطماعها الانفصالية ولأنها ترفض إجراء حوار بناء في هذا الشأن.

إن التدخل العسكري في النزاع الداخلي اليوغوسлавي لن يقضي فحسب إلى إدامة عدم أسباب ذلك النزاع، بل، سيؤدي على العكس إلى اشتداد حدة المقاومة في كوسوفو، ويقضي على الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي حاليا من أجل إجراء حوار بين الصرб والألبان.

وسيعرض هذا للخطر أمن قوات حفظ السلام في البوسنة والهرسك، بل ومصير عملية السلام في أراضي يوغوسلافيا السابقة، واحتمالات عودة الاستقرار إلى منطقة البلقان في مجلتها.

وتدعو حكومة الاتحاد الروسي بلغراد إلى أن تنفذ تنفيذاً دقيقاً اتفاقيات موسكو الموقعة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ التي مهدت الطريق لتسوية سياسية لمشكلة كوسوفو، فيما يقع على سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو، احترام أحكام قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ احتراماً تاماً، ووقف الأعمال الحربية فوراً، واتحاد تدابير على وجه الاستعمال لتفادي الكارثة الإنسانية التي تهدد بالوقوع، ومبشرة المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في كوسوفو.

وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى إعادة إحلال السلام في كوسوفو.

-----